الإعلام والرصد الجندري للانتخابات البلدية 2023

ملخص تقرير شهر آذار

على مشارف الانتخابات البلدية في لبنان والتي كان من المتوقع حصولها في أيار 2023 وتم تمديدها في البرلمان لمدة أقصاها سنة واحدة حتى أيار 2024، تستكمل مؤسسة مهارات ومدنيات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عملها على رصد العنف ضد المرأة في المجال السياسي وتحليل وفهم أنواع العنف والعوائق التي تواجهها النساء المرشحات للانتخابات البلدية قبل وأثناء وبعد الانتخابات.

بدعم من هيئة الامم

مقدمة

استند هذا التقرير الثاني الذي أعدته مؤسسة مهارات ومدنيات و بدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على رصد وفهم تصور النساء القياديات في المجال السياسي ورائدات التغيير لموضوع مشاركة المرأة والعنف الممارس ضدها في المجال السياسي (VAWP) في انتخابات البلدية ٢٠٢٣.

تم إجراء ثلاث جلسات استماع في شهر آذار، ضمت ١٦ ناشطة من منطقة طرابلس، ١٨ ناشطة من منطقة البقاع، ٨ ناشطات من منطقة المتن وقد شاركت ٣٠ ناشطة منهن في استطلاعات خلال الجلسات وخارجها.

كما تم تحليل ورصد محتوى وسائل التواصل الاجتماعي عبر تقنية الاستماع لمواكبة مضمون الخطاب العام حول مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية ومدى احتوائه على أي نوع من أنواع العنف خلال المدة المحددة. وشمل الرصد عينة من ٨١ فائزة في الانتخابات البلدية في العام ٢٠١٦، تبين أن ٩ منهن فقط، ناشطات على وسائل التواصل الاجتماعي في مناقشة القضايا السياسية والعامة.

أجمعت ٩١,٣٪ من المستطلعات وهن ناشطات في المجال السياسي من عضوات في المجالس البلدية وناشطات في المجتمع المدني وموظفات في الشأن العام وراغبات بالترشح للانتخابات البلدية المرتقبة، على وجود العنف ضد المرأة في المجال السياسي، وقد تنوعت مظاهر العنف ضد المرأة في المجال السياسي، بين العنف الاجتماعي داخل المجلس البلدي وخارجه، والعنف على وسائل التواصل الاجتماعي والعنف المعنوي والنفسي.

لمحة عامة عن نتائج الاستطلاعات

%91.3

من المستطلعات اجمعن على وجود عنف ضد المرأة في المجال السياسي.

%73

المستطلعات واجهن العقبات العائلية في المجال السياسي.

%66.4

المستطلعات يتعرضن لمضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي.

%47.6

المستطلعات لم يسمعن بأي وسائل وطرق إبلاغ رسمية للشكوى في المجلس البلدي.

العنف المجتمعي والعائلي

أشارت الناشطات المشاركات في جلسات النقاش الى ان انخفاض مشاركتهن في المجال السياسي يعود إلى المعايير المجتمعية التي تفرّق بين النساء والرجال. وتبين أن ٧٣٪ من المستطلعات قد واجهن العقبات العائلية والاجتماعية.

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن أكثر التهم التي تشكل مضايقة للمرأة هي تهم تتعلق بالشرف بنسبة ٦١,٦٣٪.

تجدر الإشارة إلى أن ٢٤٪ من المستطلعات أكدن تعرضهن للتهديد من أحد أفراد عائلاتهن بسبب نشاطهن العام المحلي.

العنف على وسائل التواصل الاجتماعي

أوضحت نتائج الاستبيان أن ٦٦,٤٪ من المستطلعات يتعرضن لمضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي. وشملت تلك المضايقات التنمر الإلكتروني، والهجوم بالكلمات النابية على الناشطة بالمجال السياسي، والتقليل من شأن المرأة. ويأتي هذا تباعًا لما رصدته مهارات ومدنيات خلال للانتخابات النيابية في أيار 2022.

رصد العنف ضد المرأة في المجال السياسي

تشتكي المشاركات في جلسات النقاش من عدم وجود قانون خاص يحمي النساء من العنف في المجال السياسي، وتبين أن ٤٧,٦٪ من المستطلعات لم يسمعن بأي وسائل وطرق إبلاغ رسمية للشكوى في المجلس البلدي، وان ١٧,٢٪ أشرن لاحتمالية وجود طرق.

فيما يخص التمثيل النسائي في السياسة، فقد اشارت الناشطات المشاركات في جلسات النقاش إلى أهمية البدء بتطبيق «دالكوتا» للحد من التمييز الذي تعاني منه المرأة في المجال السياسي.

القانون رقم 205

يرمي قانون ٢٠٥، ٣٠-١٢-٢٠٢٠، إلى تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه، والذي ينص "على عدم جواز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، وعلى حق كل شخص في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات". لكن القانون لم يردع الأفراد من ممارسة العنف على النطاق البلدي؛ لأن "النقص ليس بالقوانين، بل النقص بالوعي لتطبيقه"، بحسب إحدى الناشطات المشاركات.

عبارات تحمل طابع عنفي في المجتمع اللبناني

- كيف تستطيعين اتخاذ قرارات وأنت في الدورة الشهرية؟!
- امرأة تريد تمثيل العائلة!
- الرجال قوامون على النساء

"وفقاً للمشاركات خلال المناقشات المخصصة"

الخاتمة والتوصيات

في حين أشارت النساء إلى وجود عقبات وعنف يعيق تمثيلهن السياسي في لبنان، إلا أن ذلك لم يردعهن عن الاستمرار في محاولة فرض كفاءتهن ودورهن الريادي بالشأن العام، إذ تبين أن 46.8٪ من النساء اللواتي شاركن في الاستطلاع سوف يترشحن للانتخابات البلدية المقبلة.

ووفقًا للبحث الذي تم اجراءه، وضعت مهارات ومدنيات توصيات للتخفيف من وطأة العنف الممارس ضد النساء في المجال السياسي، أهمها:

- تطبيق الكوتا مؤقتًا، لمعالجة تدني نسبة النساء واحتكار الرجال للمناصب القيادية في المجال العام، وتطبيق مبدأ التشاركية بين الجنسين في صنع القرار.
- تفعيل تطبيق القوانين الرادعة للعنف، واقتراح قانون يحمي من العنف ضد المرأة في المجال السياسي تحديدًا، بالإضافة لوضع آليات للمحاسبة على ممارسة العنف ضد المرأة داخل المجلس البلدي.
- العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة، ما يحميها من وجود جهة ممولة مسيطرة على قراراتها.
- الدعوة إلى إقامة تدريبات من قبل منظمات المجتمع المدني حول الأدوار القيادية وريادة الأعمال، وإشراك الرجل في جلسات مماثلة لمناقشة العنف ضد المرأة في المجال السياسي.

الخط الساخن لمرصد VAWP

في اطار العمل على رصد وتوثيق العنف ضد المرأة في السياسة وتفعيلا للمشروع واستجابة للتوصيات التي تم طرحها ضمن "مرصد VAWP"، تطلق مهارات ومدنيات خطًا ساخنًا (+96176971616)، يمكن للناشطات خلاله التبليغ عن المحتوى الرقمي الذي يتضمن اي نوع من أنواع العنف. وستعمل مهارات عبر شراكتها مع ميتا التي تملك مواقع ميتا (فيسبوك سابقا) وواتساب وانستجرام باستخدام طرق التبليغ المباشر الذي تتيحه هذه الشراكة لكل محتوى يتعارض مع السياسات المجتمعية لهذه المنصات.

بدعم من:

AMBASSADE DE FRANCE AU LIBAN
Liberté Égalité Fraternité

Embassy of Finland Beirut

British Embassy Beirut

تستمر مؤسسة مهارات ومدنيات و بدعم من هيئة الامم المتحدة للمرأة برصد الاعلام والجندر تمهيدا للانتخابات البلدية، وستعمل مع كل من منظمة "كفى" و"لادي" لدعم المرشحات في التصدي والرد على العنف ضد المرأة في السياسة.